وزارة شؤون المرأة

واقع الأسيرات والأسرى

في يوم الأسير الفلسطيني 17 نيسان، 2026

صادر عن وزارة شؤون المرأة

تؤكد وزارة شؤون المرأة، ان قضية الاسرى الفلسطينيين تشكّل احدى القضايا المركزية في السياق الوطني والنضالي، وتعكس بوضوح حجم الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي، بما يرسخ الطبيعة الممنهجة لمنظومة السيطرة الاستعمارية القائمة على القمع والاخضاع. وتشدد الوزارة على ان هذه القضية لم تعد تقتصر على بُعدها الحقوقي، بل اصبحت مدخلا اساسيا لفهم التداخل بين الابعاد السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، في ظل استمرار غياب المساءلة الدولية وتراجع منظومة الحماية.

تُعرب الوزارة عن إجلالها لصمود المرأة الاسيرة الفلسطينية في سجون الاحتلال، بوصفها نموذجًا متقدمًا للنضال الوطني، حيث تجسّد الأسيرات عنوانًا بارزًا للصمود في مواجهة سياسات ممنهجة تستهدف كرامتهن وحقوقهن الأساسية وتسعى إلى كسر إرادتهن عبر أدوات القمع والانتهاك، بما يعكس دورهن كشريك فاعل في مسيرة التحرر والبناء، وصولًا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

واقع الاسرى والاسيرات في سياق تصاعد سياسات الاعتقال

تشير المعطيات الراهنة الى تصاعد غير مسبوق في سياسات الاعتقال، لا سيما منذ تشرين الاول/اكتوبر 2023، في سياق العدوان المستمر الذي يرقى الى جريمة ابادة جماعية، حيث تجاوز عدد الاسرى في سجون الاحتلال تسعة الاف وخمسمائة اسير واسيرة، من بينهم نساء واطفال، اضافة الى الاف المعتقلين اداريا المحتجزين دون تهمة او محاكمة، في انتهاك صارخ لمعايير العدالة الدولية. ويعكس هذا الواقع اتساع نطاق الاعتقال ليشمل مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، بما يؤكد استخدامه كاداة مركزية ضمن منظومة السيطرة الاستعمارية.

يحتجز الاسرى والاسيرات في ظروف قاسية تتسم بالاكتظاظ وتدهور الاوضاع الصحية والحرمان من الحقوق الاساسية، بما في ذلك الاهمال الطبي المتعمد. اما الاسيرات الفلسطينيات، فتتضاعف معاناتهن في ظل غياب الاحتياجات الاساسية الخاصة بالنساء،

وتعرضهن لانتهاكات تمس كرامتهن الجسدية والنفسية. كما يشكل استمرار جريمة الاخفاء القسري بحق اسيرات قطاع غزة انتهاكا مركبا يحرمهن من اي حماية قانونية ويمنع الوصول اليهن او التحقق من اوضاعهن.

الاسيرات الفلسطينيات: عنف ممنهج قائم على النوع الاجتماعي

تؤكد وزارة شؤون المرأة ان ما تتعرض له الاسيرات الفلسطينيات يشكل نمطا ممنهجا من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يرتقي الى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، في ظل تعدد اشكال الانتهاكات التي تستهدفهن بشكل مباشر ومركب. وتبدأ هذه الانتهاكات منذ لحظة الاعتقال، حيث تنفذ عمليات الاقتحام في ظروف مهينة، غالبا امام افراد الاسرة، بما في ذلك الاطفال، في مشاهد تهدف الى الاذلال والترهيب، وتستخدم كاداة للضغط النفسي الجماعي.

ولا تتوقف هذه الانتهاكات عند لحظة الاعتقال، بل تستمر داخل مراكز التحقيق والسجون، حيث تتعرض الاسيرات للتعذيب الجسدي والنفسي، والاهمال الطبي المتعمد، والحرمان من الاحتياجات الاساسية، بما في ذلك مستلزمات النظافة الشخصية، الى جانب ممارسات مهينة تمس كرامتهن الانسانية. وفي هذا السياق، تؤكد الوزارة ان العنف الجنسي والتهديد به يستخدم كاداة ممنهجة ضمن هذه المنظومة، حيث تشير الشهادات الموثقة الى تعرض الاسيرات لاشكال من التحرش، والتفتيش المهين، والتهديد بالاعتداء والعنف الجنسي والاغتصاب، في انتهاك صارخ لكرامتهن، واستخدام جسد المرأة كساحة لاعادة انتاج الهيمنة والسيطرة.

وترى الوزارة ان تصاعد هذه الانتهاكات في اعقاب العدوان الاخير يعكس توجها خطيرا نحو تكثيف استخدام العنف الجندري كاداة لاخضاع النساء الفلسطينيات، بما يستدعي تحركا دوليا عاجلا لمساءلة المسؤولين عنها.

الاثر الاجتماعي والاقتصادي للاعتقال على النساء

تشير وزارة شؤون المرأة الى ان اثار الاعتقال لا تقتصر على الاسيرات انفسهن، بل تمتد لتطال النساء داخل الاسر الفلسطينية، حيث تتحمل المرأة اعباء مضاعفة نتيجة غياب احد افراد الاسرة، سواء كان زوجا او ابنا او معيلا. ويؤدي هذا الواقع الى اعادة تشكيل الادوار داخل الاسرة، وزيادة الضغوط النفسية والاجتماعية، في ظل بيئة اقتصادية معقدة تتسم بارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتقييد الوصول الى الموارد وفرص العمل.

وفي هذا الاطار، تؤكد الوزارة ان هذه التداعيات تتقاطع مع جهودها في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني الشامل، وتمكين النساء اقتصاديا، باعتبار ذلك احد مسارات الصمود المجتمعي في مواجهة اثار الاحتلال.

الاطفال الاسرى: انتهاك ممنهج لحقوق الطفولة واثره على النساء

تؤكد الوزارة ان اعتقال الاطفال يمثل احد اخطر اوجه الانتهاكات، حيث يتم احتجاز مئات الاطفال في ظروف تنتهك بشكل مباشر احكام اتفاقية حقوق الطفل، لا سيما فيما يتعلق بحظر التعذيب وضمانات المحاكمة العادلة. كما يخلف ذلك اثارا نفسية عميقة تمتد لسنوات طويلة، ولا تقتصر على الاطفال فحسب، بل تطال الامهات اللواتي يعانين من ضغوط نفسية واجتماعية مضاعفة، ما يعكس الاثر الجندري المركب لهذه السياسات.

تصعيد خطير: محاولات تشريع القتل خارج اطار القانون

تحذر وزارة شؤون المرأة من التوجه نحو اقرار ما يسمى "قانون اعدام الاسرى"، باعتباره تصعيدا خطيرا في سياسات الاحتلال، ومحاولة لاضفاء طابع قانوني على القتل خارج اطار القانون، في انتهاك جسيم للحق في الحياة وتقويض للضمانات الاساسية للمحاكمة العادلة، وتعزيز لمناخ الافلات من العقاب.

الاطار القانوني الدولي ومسؤولية المساءلة

تؤكد الوزارة ان الانتهاكات المرتكبة بحق الاسرى والاسيرات تشكل خرقا جسيما لمنظومة القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. وترى ان الطبيعة المنهجية لهذه الانتهاكات واتساع نطاقها يرقى بها الى مستوى الجرائم الدولية التي تستوجب المساءلة، الامر الذي يتطلب تفعيل اليات العدالة الدولية وتعزيز دور الامم المتحدة.

دور وزارة شؤون المرأة والاستجابة الوطنية

تؤكد وزارة شؤون المرأة ان قضية الاسيرات تمثل اولوية ضمن السياسات الوطنية، حيث تم ادماجها ضمن الجيل الثالث من خطة المرأة والسلام والامن (2026–2028)، بما يعزز مسارات الحماية والمساءلة. كما عملت الوزارة على تطوير المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال تخصيص نافذة لرصد عنف الاحتلال، بما يسهم في توثيق الانتهاكات وتحليلها وربطها بالمساءلة القانونية.

وتواصل الوزارة، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، العمل على تطوير استجابة شمولية لهذه القضية، تقوم على الربط بين الحماية والتمكين والتاثير في السياسات العامة.

دعوة لتحرك دولي عاجل

تؤكد وزارة شؤون المرأة ان استمرار الانتهاكات بحق الاسرى والاسيرات يشكل تهديدا مباشرا لمنظومة القانون الدولي وحقوق الانسان، ويقوض الجهود الدولية الرامية الى تحقيق العدالة.

وتدعو الوزارة المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته القانونية والاخلاقية، واتخاذ خطوات عاجلة وفاعلة لضمان وقف هذه الانتهاكات، وتوفير الحماية الدولية، ومحاسبة المسؤولين عنها، وانهاء حالة الافلات من العقاب.

كما تجدد الوزارة التزامها بمواصلة العمل على كافة المستويات، الوطنية والدولية، لمناصرة قضية الاسيرات الفلسطينيات وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا، باعتبارها جزءا لا يتجزا من النضال الوطني الفلسطيني، ومن مسار تحقيق العدالة والحرية والاستقلال.